فعالة أو مقبولة في المجتمع الدولي . كما يبين بمنتهى الوضوح ان السبعينات ليست مثل الخمسينات وان الدنيا قد تغيرت منذ تأميم مصدق وان معطيات قضية التأميم والافكار المتعلقة بها والراي العام العالمي والظروف البترولية الدولية قد تغيرت جذريا وأصبحت كلها مؤاتية للتأميم . ويكفي أن نقارن بين فعالية اجراءات مقاطعة النفط الايراني ، عام ١٩٥١ من طرف الشركة البريطانية والشركات المتضامنة معها ، وبين الفشل الذريع الذي منيت به محاولات مقاطعة النفط الجزائري في الاسواق العالمية من طرف الشركة الفرنسية لنتبين مدى الشوط الذي قطعته أفكار التأميم واستعادة السيطرة على الثروات الطبيعية الوطنية في الضمير العالمي بحيث أصبحت حقائق لا يمكن التشكيك أو المنازعة الجدية فيها .

ولا بأس من أن نضيف هنا بأن التأميم الذي يقدم عليه بلد واحد أو عدد قليل من الدول العربية المنتجة لن يؤدي الى كارثة ، كما تدعي بعض المصادر الغربية ، مهما تكن شراسة الاجراءات المضادة التي تقدم عليها الشركات المؤممة والبلدان التي تنتمي اليها اذ لو ان البلدان التي تقوم بالتاميم باعت نصف انتاجها السابق على التأميم فانها تحقق تقريبا نفس دخلها السابق على التاميم لان بيع النفط المؤمم يعني تقريبا مضاعفة الدخل من البرميل المؤمم الذي كانت الشركات تحصل على نصف دخله تقريبا او أقل من ذلك بقليل . بل ان التصدير لو توقف كلية خلال فترة قصيرة تالية للتأميم فيجب ان لا ننسى ان لدى كثير من بلداننا المنتجة أرصدة مالية كبيرة ويكفي ان تقدم هذه الدول للبلدان الاخرى قروضا أو مساعدات لسد احتياجاتها الفورية (مثلما فعلت بعض البلدان المنتجة مع العراق بعد التأميم ومثل السلفة التي وضعتها ليبيا تحت تصرف الجزائر بعد تأميم الشركات الفرنسية) حتى تخف حدة الازمة الى أن يعود النفط للتصدير .

ومن المؤكد ان أية مقاطعة للنفط المؤمم لا يمكن أن تمتد لاكثر من أشهر قليلة ثم يعود المستهلكون لاستيراده . وفي خلال ذلك لا يكون نفطنا قد ضاع وانما يبقى مؤقتا في مكامنه الى أن يحين وقت استخراجه وتصديره . ولا بأس من أن تتحمل شعوب البلدان التي تقوم بالتأميم بعض التضحيات وتتحمل بعض اجراءات التقشف خلال بعض الفترات القصيرة .

وقد يبدو من المناسب ، لاعتبارات سياسية واضحة ومن أجل حصر ردود الفعل المتوقعة وضمان صادرات النفط المؤمم دون أي توقف ، أن لا يشمل التأميم ، في مرحلة أولى ، جميع المصالح النفطية الاجنبية في البلد أو البلدان العربية المنتجة بل ينصب على مصالح البلدان المعادية وحدها ، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا (وهذه المصالح تغطي على كل حال الجزء الاكبر من انتاجنا) ، ولا يشمل التأميم مصالح الدول المحايدة مثل المصالح الفرنسية أو اليابانية وبذلك يضمن البلد المنتج استمرار تصدير نفطه عن طريق هذه المصالح غير المؤممة الى بلدانها وأسواقها . ونحن من رأينا ، لاعتبارات التنمية الاقتصادية العاجلة التي تفرض نفسها على العالم العربي ، أن يكون التأميم شاملا لجميع المصالح الاجنبية ولكن المسؤولين السياسيين قد يرون، من باب المرونة السياسية وكحل مرحلي ، استثناء بعض المصالح الاجنبية المحايدة . كما أن من الممكن ، لاعتبارات مماثلة ، أن يقتصر التأميم على ٥١ ٪ من المصالح النفطية الاجنبية ، في مرحلة أولى ، بالشروط التي بيناها سابقا والتي تضمن سيطرتنا الحقيقية وتوجيهنا للنشاط النفطي . أو أن ينصب التأميم على الامتيازات النفطية الكلاسيكية ، بالمعنى الدقيق لهذا التعبير ، ولا يشمل مثلا اتفاقيات المشاركة (التي يكون البلد المنتج فيها ٥٠ ٪ من رأسمال المشروع) أو عقود المقاولة لا سيما وان هذه الاتفاقيات والعقود الاخيرة قد أبرمت الغالبية الكبرى منها مع شركات حكومية (مثل شركة ايني الايطالية وشركة ايراب